

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
المف الصحفى ليوم الجمعة-السبت- الأحد

18- 19- 20 ديسمبر 2020





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



1

هيئة حقوق الإنسان: رؤية 2030 شكلت نقلة تاريخية في تمكين المرأة للحصول على الفرص المناسبة لها

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 03 جماد اول 1442 هـ - 18 ديسمبر 2020
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2051942>

أكملت وكيل هيئة حقوق الإنسان للتعاون الدولي سارة بنت فهد التيميري، أن المملكة اتخذت تدابير عديدة لتعزيز حقوق المرأة والنهوض بها، وشكلت رؤية المملكة 2030 دوراً محورياً في تمكينها للحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا، ونتج عن هذا التوجه تحولات كبيرة في مجال حماية حقوق المرأة وتعزيزها، إذ أصدرت المملكة الكثير من الأطر النظامية والمؤسسية لحمايتها من العنف، يأتي في مقدمتها نظام الحماية من الإيذاء، ونظام مكافحة جريمة التحرش، ونظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، إضافة إلى تعديل الكثير من الأنظمة بما يعزز حمايتها، كما تم تخصيص مركز لتلقي بلاغات العنف الأسري، وإنشاء محاكم في الأحوال الشخصية للنظر في القضايا الأسرية، وغيرها من التدابير التي تحمي المرأة وتحفظ حقوقها.

جاء ذلك خلال ندوة أقامتها الهيئة بعنوان «أفضل الممارسات لمناهضة العنف ضد المرأة». وقالت: إن الهيئة تحرص على تعزيز الوعي بقضية العنف ضدها من خلال ما تنظمه من نشطة وندوات من خلال فروعها في مختلف مناطق المملكة، وتحتفى باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة من أجل التعريف بذلك الحقوق ونشر الوعي بها، وإبراز ما قامت به المملكة من جهود في هذا الإطار.

من جهتها، تطرقت الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة الدكتورة هلا التويجري إلى القوانين التي أصدرتها المملكة في هذا الخصوص، ودور المجلس في هذا الجانب من خلال الدراسات والتوصيات التي يقدمها للجهات الحكومية والجهود التوعوية ذات الصلة.

بينما استعرضت الدكتورة منال بنكيران مسؤولة ملف العنف ضد المرأة بالمكتب الإقليمي بعوينة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة بمناهضة هذه الظاهرة وجهود الهيئة الأممية في هذا الإطار، فيما ناقشت الدكتورة مها المنيف مؤسس برنامج الأمان الأسري والمدير التنفيذي السابق دور الأبحاث والقطاع شبه الحكومي في التصدي لهذه الظاهرة، وتطرق إلى دراستين متخصصتين عن العنف ضد المرأة تم إجراؤهما بالرياض.

من جهتها، قالت حرم السفير الأمريكي كاثي أبي زيد: إن العنف ضد الفتيات والنساء قضية عالمية تؤثر على الملايين في كل قارات ودول العالم ويطلب القضاء عليها منا جميعاً نساءً ورجالاً وحكومات ومجتمعات ودنياً ومنظمات أن تتحرك وتنثنيت فعلاً أن هذا العنف لا مكان له في مجتمع اليوم.

واستعرضت رئيسة مجلس إدارة المركز الأمريكي المعنى بالعنف الأسري والجنساني ديببي تاكر دراسة عن حالات العنف الأسري في الولايات المتحدة وأفضل الممارسات لمناهضته، واحتياجات المرأة المعنفة، والمسؤوليات والإجراءات ذات الصلة بالعنف وتنسيق الجهود والتعاون وسط المجتمع لمناهضته للوصول إلى مجتمع بلا عنف.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

جامعة نايف تستعرض قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء

إصلاح السجون وجعلها بيئة آمنة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 03 جماد اول 1442هـ - 18 ديسمبر 2020م

<https://www.alriyadh.com/1859694>

أكاديمير إدارة العلاقات الخارجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية خالد الحرفيش، أنس ندوة "حقوق الإنسان في السجون والمؤسسات الإصلاحية" التي تنظمها جامعة نايف على مدى يومين، تعبير انطلاقاً من الخطبة الأمنية العربية التاسعة وتهدف إلى تسليط الضوء على الجهود العربية والدولية في مجال إصلاح السجون والمؤسسات الإصلاحية وجعلها بيئة آمنة، ومن ضمن جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لدراسة القواعد القانونية لحقوق الإنسان الواردة في الإعلانات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق السجناء، إضافة إلى مقارنة ضمانات حقوق الإنسان السجين المنصوص عليها في قوانين الإجراءات الجنائية العربية في مراحل الدعوى الجنائية المختلفة، كما يأتي انعقاد الندوة العلمية تتوياجاً للجهود العربية والدولية المبذولة في مجال إصلاح السجون والمؤسسات الإصلاحية.

جاء ذلك خلال انطلاق أعمال الندوة، والتي تحمل عنوان "حقوق الإنسان في السجون والمؤسسات الإصلاحية" والتي تنظمها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ضمن برنامج عملها السنوي بالتعاون مع رئاسة النيابة العامة بالمملكة المغربية ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويشارك في أعمال الندوة 490 متخصصاً من منسوبي المؤسسات ذات العلاقة في الدول العربية، وفرنسا، والهند، وأفغانستان، إضافة إلى خبراء المنظمات الدولية في هذا المجال. وقد ألقى القاضي أحمد والي علمي كلمةً نيابة عن الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة بالمملكة المغربية أوضح فيها أن الندوة تعدّ بالكوره العمل العلمي المشترك بين النيابة العامة المغربية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ونقطة انطلاق لتعاون أوثق في مختلف المجالات العدلية، واستعرض في كلمته أهمية موضوع الندوة وضرورة تعزيز التعاون العربي والدولي لضمان حقوق الإنسان عامة وحقوق المودعين في المؤسسات الإصلاحية خاصة، كما تطرق في كلمته للتطورات العدلية التي تشهدها المملكة المغربية في هذا المجال المهم. ومن جهته، أشاد المستشار مدير مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في أبو ظبي الدكتور حاتم علي بجهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجالات العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، حيث نقل للحضور شكر وتقدير معالي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة الدكتورة غادة والي على الدور المهم الذي تقوم به الجامعة لتحقيق الأمن إقليمياً ودولياً.

وأشار إلى أن الندوة تأتي في إطار برنامج الشراكة الاستراتيجية بين المكتب وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بوصفها الشريك الرئيس لبرنامج المكتب المعنى بتطوير أجهزة إنفاذ القانون وزيادة الوعي بمكافحة الجريمة المنظمة، مؤكداً أن الندوة ستتيح المجال لمشاركة الخبرات والتجارب في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق السجناء خاصة. عقب ذلك بدأت أعمال الجلسة الأولى للندوة برئاسة المستشار الدكتور حاتم علي في إطار "محور الفلسفة الإصلاحية والمفاهيم القانونية والاجتماعية المتعلقة بالسجون والمؤسسات الإصلاحية"، حيث نوقشت مجموعة من الأوراق العلمية هي: (الإطار القانوني والمؤسسكي لحقوق الإنسان السجين في القانون الدولي)، وورقة (حقوق السجين وحمايتها في القانون الدولي)، ثم ورقة بعنوان (تكييس البُعد الإنساني بالمؤسسات السجنية على مستوى الإطار التشريعي والإصلاح المهيكل) أعقبتها ورقة عن (الفلسفة الإصلاحية للسجون بالتركيز على ثقافة السجن والسجين وتمكينه داخل السجن من منظور العلوم النفسية والاجتماعية).

وفي الجلسة الثانية التي رأسها العميد إلياس الزلاق في إطار "محور حقوق السجناء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي" ناقشت الندوة ورقة علمية بعنوان (حقوق السجناء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي) ثم ورقة بعنوان (حقوق السجناء في القانون الدولي.. دراسة مقارنة).

عقب ذلك ختمت أعمال الجلسة الثانية بمناقشة ورقة بعنوان (تفتيش السجون من منظور حقوق الإنسان.. الناحية العلمية للنهاية العامة وفقاً لقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة).

وتهدف الندوة إلى تحقيق عدد من الأهداف هي: دراسة القواعد القانونية لحقوق الإنسان الواردة في الإعلانات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق السجناء، ومقارنة ضمانات حقوق الإنسان السجين المنصوص عليها في قوانين الإجراءات الجنائية العربية في مراحل الدعوى الجنائية المختلفة، والتحليل القانوني والنفساني والاجتماعي لضمانات حقوق الإنسان لبعض الفئات الخاصة من السجناء، واستعراض قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، وتوضيح الجهود العربية والدولية في مجال إصلاح السجون والمؤسسات الإصلاحية وجعلها بيئة آمنة.



"العدل": تمديد صلاحية الوكالة الإلكترونية لمدة عام

المصدر: جريدة الرياض السبت 04 جماد اول 1442 هـ - 19 ديسمبر 2020م

<https://www.alriyadh.com/1859533>

أعلنت وزارة العدل تمديد صلاحية الوكالة الإلكترونية الصادرة عبر بوابة ناجز التي كانت مدتها 3 أشهر، لتصبح سارية الصلاحية لمدة عام. وأكدت الوزارة أن هذه الخطوة تأتي لتعزيز التعاملات الإلكترونية، وتقعيل منصات تقديم الخدمات عن بعد، وتيسير الوقت والجهد على المستفيدين.

وأوضحت الوزارة أن التمديد يشمل جميع أنواع الوكالات، مرتفعة ومنخفضة المخاطر، مبينة أنه يمكن إصدار الوكالات الإلكترونية من خلال بوابة ناجز.sa ، للمستفيدين الذين أصدروا وکالات في السابق عبر كتابات العدل أو المؤثقين. وأشارت الوزارة إلى أن خطوات إصدار الوكالة عبر ناجز تتمثل في: تسجيل الدخول عبر النفاذ الموحد، ثم الذهاب للوكالات والإقرارات، واختيار إصدار وكالة إلكترونياً، واختيار نوع الوكالة، ثم إضافة وكيل، واختيار بنود الوكالة وتحديد تاريخ الانتهاء، ويكون بحد أقصى مدته عام.



تطبيق مخالفة عدم الالتزام بحدود المسارات في 5 مدن

إلى 500 ريال غرامة للمخالفين

المصدر: جريدة المدينة الأحد 05 جماد اول 1442 هـ - 20 ديسمبر 2020م

<https://www.al-madina.com/article/712099>

المدينة _ جدة

A A

تبدأ 5 مدن بالمملكةاليوم تطبيق الرصد الآلي لمخالفة عدم الالتزام بحدود المسارات المحددة على الطرق، هي (مكة المكرمة، المدينة المنورة، عسير، الحدود الشمالية ومحافظة القرىات) في خطوة جديدة لتعزيز إجراءات السلامة المرورية.

وأكّدت إدارة المرور في تغريدة على توبيتر أن عدم الالتزام بحدود المسارات المحددة على الطرق يعد من المخالفات المرورية التي تتسبّب في تعطل حركة السير، وتعرض حياة الآخرين للخطر، وأن عدم الالتزام بحدود المسارات المحددة على الطريق يعد مخالفة مرورية، تستوجب الغرامة المالية من 300 إلى 500 ريال. مشيرة إلى أن الرصد الآلي لهذا النوع من المخالفات يستهدف الحفاظ على سلامة مرتدّي الطريق.

ويبدأ الرصد في المدن المذكورة من خلال اجهزة تقنية وذكية طورتها الشركات السعودية وذلك للتحكم التقني والأمني الشامل من أجل رصد المركبات المخالفة وتصويرها ومن ثم توقيع الغرامة.

كما حذر المرور السعودي، قائد المركبات من إعاقة مرور وسائل النقل العام، وعدم إعطائهما أولوية المرور، ونبه المرور السعودي إلى أن هذه المخالفة ستصل عقوبتها إلى غرامة بين 500 إلى 900 ريال، ونشر الحساب الرسمي للمرور السعودي بموقع “توبيتر”，تغريدة قال فيها: “عدم إعطاء أفضليّة المرور لوسائل النقل العام، كالقطارات والحافلات، وما في حكمها، حال سيرها على المسارات المخصصة لها، مخالفة مرورية وردت عقوبتها في جدول المخالفات رقم ٤.” ويتضمن جدول المخالفات رقم ٤، عقوبات نظام المرور السعودي، ترك المركبات على الطرق العامة، في الأماكن غير المخصصة لها من غير ضرورة، وعبور المشاة للطرق من غير الأماكن المخصصة لهم، كما يتضمن أيضاً عدم تقيد المشاة بالإشارات الخاصة بهم، وتناطق السير على نحو يعرقل الحركة، ووقف المركبة في أماكن غير مخصصة للوقوف، أو الوقوف في أماكن ذوي الاحتياجات الخاصة من غير هذه الفئة، إضافة إلى الانشغال بغير الطريق أثناء قيادة المركبة، وعدم وجود وثيقة تأمين.

وفي سياق آخر أكّدت الإدارة العامة للمرور على ضرورة الإهتمام بمقاعد الأطفال واستخدامها بشكل صحيح للحفاظ على حياتهم وعدم تعريضهم للخطر أثناء وجودهم داخل المركبة، وقال الحساب الرسمي لـ«المرور»، في تغريدة على موقع «توبيتر»، تعتبر مقاعد الأمان المخصصة للأطفال من أهم أدوات السلامة المرورية داخل المركبات، واستخدامها بالشكل الصحيح يعزز من فعاليتها.

وأوضح المرور، أن أهم الإرشادات للاستخدام الصحيح لمقاعد الأطفال، الآتي:

- 1- عدم وضع مقعد الطفل بالمقاعد الأمامية.
- 2- التنبّه على عدم ترك أشرطة الشد فاضلة.
- 3- التأكّد من صلاحية وعمر المقعد الافتراضي.
- 4- ضبط الزاوية التي يجلس بها الطفل بدقة وفقاً للإرشادات المدونة على المقعد.



المملكة والأمم المتحدة تطلقان برنامجاً لحماية الأطفال بالفضاء

السيبراني

الاتحاد الدولي للاتصالات ينوه بمبادرةولي العهد

المصدر: جريدة المدينة السبت 04 جماد اول 1442هـ - 20 ديسمبر 2020م
<https://www.al-madina.com/article/712017>

واس - جنيف

أشادت وكالة الأمم المتحدة المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتحاد الدولي للاتصالات بجهود المملكة ممثلة في الهيئة الوطنية للأمن السيبراني الرامية لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني. جاء ذلك بعد توقيع اتفاقية شراكة

استراتيجية بين الهيئة والوكالة لإطلاق برنامج عالمي لحماية الأطفال.

وبهذه المناسبة أشار الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات هولين جاو إلى أن سلامة الأطفال على الإنترنت أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، مبيناً أن إطلاق هذا البرنامج سيسمح في الحد من الجرائم التي تستهدف الأطفال على الإنترنت، وسيسمح في توفير الموارد والمهارات الضرورية للأطفال أنفسهم بالإضافة إلى المدربين والأباء. وأفاد أن الاتحاد يقدر جهود المملكة لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني والمتمثلة في مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولـي العهد لحماية الأطفال في العالم السيبراني.

بدورها قالت مديرية مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد دولين بوجдан مارتن: إن هذا البرنامج يعد معلماً بارزاً للتعاون العالمي المتعلق بسلامة الأطفال على الإنترنت، وسيساعد الاتحاد في بناء القرارات، وتزويد جميع الأطراف ذات الصلة بممارسات السلامة الرقمية.

من جانبه نوه رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للأمن السيبراني الدكتور مساعد بن محمد العيبان بتمكين الأطفال وحمايتهم في الفضاء السيبراني، كما أنه يمثل أولوية قصوى لدى سمو ولـي العهد حيث أطلق حملة لحماية الأطفال في العالم السيبراني. وأوضح أن الهيئة عملت جنباً إلى جنب مع الاتحاد الدولي للاتصالات لتصميم هذا البرنامج العالمي الشامل والذي ينطلي على زيادة التعاون الدولي لتعزيز حماية الأطفال في الفضاء السيبراني.

الجدير بالذكر، أن إطلاق الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لهذه الشراكة الإستراتيجية يأتي للإسهام في تحقيق أهداف المبادرة التي تبناها سمو ولـي العهد، والمعنية بحماية الأطفال في العالم السيبراني والتي تم الإعلان عنها في المنتدى الدولي للأمن السيبراني الذي تم تنظيمه في الرياض في الرابع الأول من العام الحالي 2020م.



توظيف 115 ألف شاب واستقطاب الخريجين المتميزين

خطة الموارد البشرية ضمن مستهدفات 2021

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 03 جماد اول 1442هـ - 18 ديسمبر 2020م

<https://www.al-madina.com/article/711885>

سعید الزهرانی - الطائف

AA

أعدت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خطة ضمن مستهدفات العام الجديد 2021 تتضمن تأسيس وإدارة أكاديمية لتطوير القيادات الإدارية تستهدف موظفي القطاع الحكومي ويمكن أن تقدم خدماتها لاحقاً للقطاع الخاص، وإطلاق برنامج تأهيل المتميزين الذي يستقطب الخريجين المتميزين من الجنسين غير العاملين، بالتعاون مع الجهات الحكومية المشاركة، والعمل على توظيف نحو 115 ألف من الشباب السعودي في القطاعات المختلفة ومن لم يسبق لهم الدخول لسوق العمل أو انقطعوا عن العمل لما يزيد عن 3 أشهر وتوطين المهن النوعية (المحاسبة، الهندسة، الاتصالات وتقنية المعلومات) وتنظيم نشاط العمل الحر.

من جهة أخرى كشف تقرير رسمي للوزارة أن خطة تمكن تسير بالشكل المطلوب، حيث يشكل الشباب دون الـ30 عاماً النسبة الأكبر من سكان المملكة؛ ما يجعلهم قاعدة أساسية في التحول الاقتصادي والمجتمعي وفي كافة المجالات.

وتشكل قدرات الشباب الاستثنائية وطموحهم الدائم للتغيير الإيجابي قوة كبيرة لإنجاح رؤية المملكة 2030، ولفت التقرير إلى أن الوزارة أطلقت العديد من البرامج والمشاريع لتمكين الشباب ضمن مشاريع مبادرات التحول الوطني، بهدف زيادة مشاركة الشباب اجتماعياً وفي سوق العمل، وتسعى الوزارة لتذليل كافة العقبات وتسخير الإمكانيات لخدمة هذه الفئة الهامة من المجتمع، عبر خلق منظور اجتماعي إيجابي عنهم من خلال برامج التأهيل المهني والأنشطة المختلفة التي تقدم

لهم.

أبرز المحفزات مبادرة تأهيل القوى العاملة:

يأتي برنامج «المحفزات الوظيفية للقطاع غير الربحي» ليحقق تكاملاً بين أهداف الموارد البشرية، وأهداف التنمية الاجتماعية، حيث يساهم في توليد آلاف الوظائف النوعية الجاذبة التي تحافظ على الكفاءات المتفوقة وتنقطب المزيد منها إلى القطاع غير الربحي، ومن ثم تساهم هذه الكفاءات في تمكين القطاع، وتحسين بيئة العمل فيه ليصبح أكثر قدرة على توليد الوظائف النوعية الجاذبة.

•الأهداف:

- المساهمة في تقليص البطالة واستحداث الآلاف من فرص العمل الجديدة.
- تعزيز أثر المنظمات غير الربحية، ورفع مستوى مساهمتها في الناتج العام من 0,6% حتى 5% وفقاً لأهداف رؤية المملكة 2030.
- زيادة مشاركة المرأة في القطاع غير الربحي.

العمل المرن:

ترتيبات مرنة العمل من حيث المكان، والوقت، والأيام، وغيرها.

•الإجازات التنافسية:

سياسات تنافسية تغطي أنواعاً مختلفة من إجازات العمل.

•عقود التوظيف المتنوعة:

توفير عدة أنواع من عقود التوظيف الجاذبة لمختلف فئات الموظفين والتي تراعي طبيعة ارتباطهم بما يساهم في رفع مستوى الأمان الوظيفي، واستقطاب الكفاءات المتميزة.

•تقييم الأداء والدفع مقابلة:

التقييم الاحترافي للأداء الموظفين، وانعكاس ذلك بميزات وعوائد على الموظف والمنظمة.

•التأمين الصحي:

الارتقاء بمتطلبات التأمين والرعاية الصحية، وتقديم مزايا تنافسية وجاذبة.

•المعاشات التقاعدية:

تقديم خيارات متعددة لنظام المعاشات التقاعدية ضمن التأمينات الاجتماعية.

•المسارات الوظيفية والتطوير المهني:

تصميم المسارات الوظيفية على أسس احترافية بما يضمن التطور المهني المناسب مع الجداريات الوظيفية، وتفعيل برامج التدريب لها، وتنظيم إعارة وتدوير الموظفين داخل وخارج القطاع.

•التسهيلات التمويلية:

تسهيل الحصول على تسهيلات تمويلية من البنوك، تشمل مثلاً تمويلات السكن، والسيارات، والتمويلات الشخصية وغيرها.

•الرعاية النهارية:

توفير الدعم المناسب للرعاية النهارية على شكل بدلات نقدية، أو بشكل مباشر داخل المنظمات.

•تحسين بيئة وثقافة العمل:

تقديم حلول متكاملة لتحسين بيئة وثقافة العمل في المنظمات غير الربحية، تراعي مكان العمل، والتخطيط السليم، والسياسات والأدلة الإجرائية، وتطوير مستوى الشفافية والمساءلة، وقياس الأثر الاجتماعي للمنظمة، وغير ذلك.

•برامج ومبادرات للوزارة

•منظومة التوظيف الحكومي للشباب:

تمكن هذه المنظومة طالبي العمل، من المواطنين السعوديين، من تسجيل بياناتهم الشخصية، ومؤهلاتهم، وخبراتهم العملية، مع إرفاق الوثائق الازمة.

توفير خدمة التقديم الإلكتروني على الوظائف الشاغرة التي يتم الإعلان عنها من قبل الجهات الحكومية، والمتوافقة مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم.

•العمل الحر:

تنظيم وتحفيز العمل الحر في المملكة للمساهمة في إيجاد فرص عمل للسعوديين وال Saudis، والتي تمكن من إصدار وثيقة العمل الحر من خلال إجراءات سريعة وميسرة، والاستفادة من المميزات والخدمات المقدمة.

• العمل المرن:

التعاقد مع الباحثين عن العمل بمرونة، حيث يتم احتساب الأجر على أساس الساعة، دون التقيد بإجازات مدفوعة الأجر، مكافآت نهاية الخدمة، وأيضاً لا يشترط فترة تجربة، والهدف من العمل الحر بالنظام المرن هو خلق العديد من الفرص الوظيفية، وتلبية احتياجات منشآت القطاع الخاص من الكوادر الوطنية من أبناء وبنات المملكة.

• العمل عن بعد:

أسهمت التطورات التقنية المتلاحقة في خلق ثقافة جديدة داخل سوق العمل، توفر فرص وظيفية تتجاوز حواجز الزمان والمكان، وتجمع صاحب المنشأة بالموظف من خلال بيئة عمل إلكترونية يجري من خلالها أداء الوظائف والمهام دون الحصول إلى مكان الشركة أو المؤسسة.

• البوابة الوطنية للعمل (طاقات):

إحدى مبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية وبدعم من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهي منصة الكترونية شاملة لسوق العمل بشقيه العام والخاص ومزودي خدمات التوظيف، تجمع بين الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال وتتيح تقديم وتبادل خدمات التوظيف والتدريب بكفاءة وفعالية لزيادة استقرار وتطوير القوى العاملة في سوق العمل السعودي والمساهمة بعرض الفرص الوظيفية بشكل عادل للجميع.

منصة مسار:

تقديم خدماتها الإلكترونية للجهات الحكومية والموظفين والأفراد في إدارة وتطوير الموارد البشرية بما يتوافق مع اللائحة التنفيذية للموارد البشرية الحكومية، وتعتبر ذراعاً تقنياً للوزارة يمكن أن يستفيد منه جميع موظفي القطاع العام.

• برنامج ساند:

رعاية العامل السعودي وأسرته خلال فترة تعطله عن عمله لظروف خارجة عن إرادته بحيث يعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بين موظفين وذلك بتوفير الحد الأدنى من الدخل ليوفر له وأسرته عيشاً كريماً بالإضافة لتوفير التدريب اللازم ومساعدته في البحث عن عمل آخر.

• برنامج حافز:

دعم الباحثين عن عمل من يواجهون صعوبة في الحصول على وظيفة من الجنسين حيث يقدم البرنامج للمستفيدين منظومة دعم منكاملة من خلال تدريب المستفيد وتأهيله، بالإضافة إلى مخصص مالي شهري يحصل عليه لمساعدته في بحثه الجاد عن الوظيفة.

• برنامج دروب:

منصة وطنية للتدريب الإلكتروني، وهي إحدى مبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» التي تسعى إلى تطوير قدرات ورفع مهارات القوى الوطنية من الذكور والإناث، وإكسابهم المهارات الوظيفية التي تدعم حصولهم على الوظيفة المناسبة والاستقرار فيها وفق متطلبات سوق العمل السعودي.

استئناف ونقض الأحكام العمالية والتنفيذية تدقيقاً ومرافعة..

اعتباراً من اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 05 حماد أول 1442هـ - 20 ديسمبر 2020م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2052112>

اعتباراً من اليوم (الأحد) تباشر المحكمة العليا اختصاصاتها نظاماً بنظر الاعتراض بطريق النقض على جميع الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الاستئناف أو المؤيدة منها، ونفتلت مصادر «عكاظ» عن بدء المرحلة الثالثة من تعديل الاعتراض بطريق الاستئناف (تدقيقاً) في القضاء العمالى وقضاء التنفيذ، وفقاً لأحكام نظام المرافعات الشرعية، في جميع القضايا التي لم ينص على نظرها مرافعة.

وقالت مصادر مطلعة إن المجلس الأعلى للقضاء وافق على توصية لجنة تعديل لجنة تعديل قضاء الاستئناف بشأن تعديل المرحلة الثالثة من تعديل استئناف الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، وتتضمن التعديل إطلاق تعديل الاعتراض بطريق الاستئناف (تدقيقاً) في اختصاصات القضايا (الحقوقى، الجزائى، الأحوال الشخصية)، اعتباراً من 11 شوال 1442هـ، وفقاً لأحكام نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، في جميع القضايا التي لم ينص على نظرها مرافعة. وشمل القرار الجديد أنه في حال تضمنت القضية طلبات استئناف منها ما ينظر مرافعة ومنها ما ينظر تدقيقاً في النظر الجميع مرافعة، ولا يجوز تجزئة القضية، على أن يسري ذلك على الأحكام القضائية الصادرة من محاكم الدرجة الأولى بعد تاريخ أمس (السبت) 1442/5/4هـ، في ما يتعلق بالقضاء العمالى والتنفيذ، وبعد تاريخ 10/10/1442هـ، لبقية الاختصاصات.

وبين المجلس الأعلى للقضاء أن لمحاكم الاستئناف - عند الحاجة - عقد جلسات المرافعة أو النطق بالحكم عن بعد، من خلال الأنظمة الإلكترونية لوزارة العدل.

تسريع البت أمام محاكم الاستئناف خلال 20 يوماً

وشددت اللائحة على تسريع البت في الدعاوى أمام محاكم الاستئناف خلال 20 يوماً من تاريخ قيدها مرافعة، باستثناء الدعاوى المستعجلة، فيكون موعد الجلسة الأولى مرافعة خلال 10 أيام، وفي حال تغيب طالب الاستئناف عن المرافعة في الجلسة الأولى ومضي 60 يوماً من تاريخ الجلسة ولم يحضر قتحكم الدائرة بسقوط حقه في الاستئناف. وأبانت اللائحة، أنه في ما يتعلق بتدقيق الأحكام المستأنفة من خلال مذكرات الخصوم دون مرافعة، تحكم محاكم الاستئناف في القضية تدقيقاً خلال 20 يوماً في مجلمل القضايا، و10 أيام في القضايا المستعجلة، فيما يكون النطق بالحكم في الاستئناف في جلسة علنية، سواء في الأحكام المستأنفة تدقيقاً أو مرافعة، ويوجز المحضر من قضاة الدائرة وكاتب الضبط دون غيرهم، وتستثنى من ذلك الدعاوى المستأنفة وجوباً بقعة النظام. وتضمنت اللائحة ضرورة أن تدون محاكم الاستئناف منطوق الحكم، وأسبابه، وبيانات القضية والخصوم وكلائهم، وبيانات صك حكم الدرجة الأولى ومنطوقه، وملخصاً لطلب الاستئناف يشمل طلبات المستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف، وتحدد الدائرة للمحكوم عليه موعداً لتسليم صورة صك الحكم لا يتجاوز 20 يوماً، ويجوز تسليمه في يوم النطق به، كما يجوز تسليمه بالوسائل الإلكترونية، وفي حال عدم حضور المحكوم عليه لتسليم صورة من الحكم قودع صورة الحكم في ملف القضية

لفقت اللائحة إلى تسليم السجناء صورة من الحكم، على أن يتم إبلاغ الجهة المختصة لإحضار السجين أو الموقوف لإحضاره للمحكمة واستلام صورة من الحكم النهائي، ما لم يقرر السجين أو الموقوف الاقتفاء بارسال صورة الحكم إلى مكان السجن أو التوفيق بواسطة الجهة المسؤولة عن السجين، ويدون محضر بذلك.

حماية الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الاحد 05 جماد اول 1442هـ - 20 ديسمبر 2020م

<https://www.alriyadh.com/1859680>

كلمة الاقتصادية

باتزامن مع تنفيذ برامج رؤية 2030 وتحقيق أهدافها وطبيعتها، حرصت المملكة على تفعيل برامج التقنيات الحديثة في كل مناطق الحياة، وزاد الاعتماد هذه التقنيات بشكل أكبر وأشمل مع جائحة كورونا التي فرضت العزل والتبعيد الاجتماعي على الأفراد والمؤسسات، ودفعنا إلى تعزيز العمل والتواصل عن بُعد.

الاعتماد على التقنيات الحديثة بهذه الشمولية، تطلب من المملكة وضع برامج الأمان والحماية للجميع ولفئة الأطفال خاصة الذين قد يقعون ضحية لسلبيات هذه التقنيات وأخطارها الخبيثة وقدرتها على بث الأفكار المتطرفة في غفلة من مراقبة الكبار لهم.

ومن هنا، لم تتردد المملكة، ممثلة في الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في عقد اتفاقية شراكة استراتيجية مع وكالة الأمم المتحدة المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ الاتحاد الدولي للاتصالات، لإطلاق البرنامج العالمي لحماية الأطفال وتمكينهم في الفضاء السيبراني. فالملكة تؤمن بأهمية العمل الجماعي والتشاركي بين الدول والمنظمات في مواجهة أي تهديدات موجهة للبشرية.

التوقيع على هذه الاتفاقية، يؤكد حقيقة مهمة، وهي أن المملكة لا تتأخر في المشاركة بجميع المبادرات الدولية التي تستهدف حماية الأطفال من أي أخطار قد تتحقق بهم من استعمال التقنيات الحديثة، يضاف إلى ذلك أن مشاركتها في إطلاق هذا البرنامج، يأتي متواكباً ومتماشياً مع أهداف المبادرة التي تبناها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز المعنية بحماية الأطفال في العالم السيبراني، وتعمل هذه المبادرة على تطوير أفضل الممارسات والسياسات، والبرامج لحماية الأطفال في العالم السيبراني؛ لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة التي تستهدف الأطفال دون سواهم.

أثناء استخدامهم شبكة الإنترنت وتعریضهم لجرائم سيبرانية.

ولم تشارك المملكة في الاتفاقية الدولية مع وكالة الأمم المتحدة، إلا بعد أن تأكّدت من جدواها وقدرتها على توفير كامل الحماية لأطفال المنطقة العربية في الفضاء السيبراني، في برنامج هذه الحماية شارك في إيجادها وتطويرها أكثر من 50 جهة عالمية بأكثر من 20 لغة، إضافة إلى تقديم ما لا يقل عن 50 برنامجاً تدريبياً عالياً بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية؛ ومنها اللغة العربية، فضلاً عن تنفيذ أكثر من 500 جلسة مشاورات مفتوحة لمتابعة تنفيذ البرنامج، وتدريب المدربين في أرجاء العالم على كيفية تنفيذ الإرشادات المتعلقة بهذا الشأن.

هل حان وقت تملك المسكن؟

المصدر: جريدة المدينة الاحد 05 جماد اول 1442 هـ - 20 ديسمبر 2020م

<https://www.al-madina.com/article/712064>

إبراهيم محمد باداود

(برنامج الإسكان) أحد برامج رؤية المملكة 2030 ويهدف إلى تقييم حلول سكنية تمكن الأسرة السعودية من تملك المنازل المناسبة أو الانتفاع بها وفق احتياجاتهم وقدراتهم المادية ويخطو قطاع الإسكان خطوات جباره بهدف تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للإسكان في المملكة، وفي إطار برنامج التحول 2020 استهدفت الوزارة زيادة نسبة تملك المنازل بين المواطنين السعوديين لتصل إلى 60% وخفض النسبة بين متوسط سعر الوحدة السكنية ودخل الفرد السنوي إلى 5 أضعاف، كما سعت إلى زيادة المعروض من المساكن على نحو يلائم قطاع الإسكان، وتمكن الوزارة من تجاوز نسبة 62% من تملك المساكن للمواطنين وتهدف للوصول إلى نسبة تملك 70% بحلول 2030 لتكون المملكة إحدى أعلى دول العالم في نسبة تملك المساكن.

أبرز التحديات التي كانت تواجه قطاع الإسكان في الماضي هي الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب خصوصاً في المدن الكبرى وقد بلغ الطلب المتراكم على الوحدات السكنية قرابة 1,5 مليون طلب في كافة مناطق المملكة، وجاء برنامج (سكنى) بهدف توفير السكن للمواطنين وزيادة المعروض وتقديم العديد من المنتجات كالوحدات التي تحت الإنشاء أو البناء أو الوحدات الجاهزة من السوق أو البناء الذاتي أو فلل الوزارة الجاهزة أو عبر التمويل القائم.

قرار تملك المسكن هو قرار إستراتيجي وفي غاية الأهمية بالنسبة للفرد والأسرة وعلى من يرغب في التملك أن يراجع العروض الموجودة حالياً بمتنهى الدقة ويفارنها مع قدراته وإمكاناته وخصوصاً بالنسبة لنوع المسكن وحجمه وموقعه وجودته وملاءمتها لعدد أفراد أسرته حالياً ومستقبلأً وقيمتها بالنسبة لدخله الشهري أو السنوي، وما سيتم استقطاعه من أقساط من دخله ومراعاة ما عليه من التزامات وأعباء معيشية مختلفة، كما أن عليه أن يدرس وضعه المادي والاجتماعي وأيهما أفضل فيما لو بقي مستأجراً لسكن لعدة سنوات أو أن يدفع تكاليف الإيجار كقيمة تملك المسكن وأيهما أفضل له ولوضعه وظروفه المادية والأسرية؟، وأيهما أكثر مرنة حالياً ومستقبلأً خصوصاً وأن البعض قد لا يرتفع دخله، كما أن الرقم القياسي للقطاع السكني للهيئة العامة للإحصاء لم يتغير كثيراً ولم يتاثر متوسط سعر الوحدة السكنية عن السنوات الماضية إضافة إلى أن رفع نسبة التملك ساهم في تراجع أسعار الإيجارات حالياً مما ساهم في زيادة الوحدات المعروضة للإيجار وذلك في ظل تطبيق ضريبة التصرفات العقارية وانخفاض أعداد المستأجرين من غير السعوديين.

وزارة الإسكان نجحت في تقديم العروض المختلفة وتيسير التملك غير أن قرار الفرد لملك السكن يحتاج إلى ترتيب ودراسة وعدم تسرع وقد تساعد خدمة (المستشار العقاري) التي يوفرها (برنامج سكنى) في مساعدة من يسعى للملك لمعرفة هل حان الآن وقت تملك السكن وفقاً لظروف المادية والأسرية لكل فرد؟.

كاريكاتير



الاقتصادية

جريدة العرب الاقتصادية الدولية
المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 05 جماد اول 1442 هـ
- 20 ديسمبر 2020 م

https://www.aleqt.com/2020/12/19/article_1994891.html



مكي الحميدي
miki.hamidi@hotmail.com

التعاقد بعد التقاعد ..



المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الجمعة 05 جماد اول 1442 هـ - 20 ديسمبر 2020 م

<https://www.al-madina.com/article/712058>